PUBLISH WHAT YOU PAY

النظر إلى ما هو أبعد من رؤية 2020

مستقبل الاستخراج

إعداد: ديارميد أوسوليفان

إنَّ نشر جدول شفافية ائتلاف انشر ما تدفع، بما في ذلك "سلسلة من أجل التغيير"، لا يتناول بشكل كافٍ سؤالين ستزداد أهميتهما في عصر تغيُّر المناخ واستنفاد الموارد والضغوط المتزايدة على الأراضي والمياه والموارد غير الاستخراجية الأخرى.

السؤال الأول هو ما إذا كان ينبغي استخراج النفط والغاز والمعادن الطبيعية من الأساس. السؤال الثاني هو ما ينبغي على الحكومات فعله الآن للتحضير لليوم الذي يتعذَّر فيه استخراج بعض الموارد على نحو مربح، إمَّا لأنَّ الرواسب الطبيعية قد استُنفدت أو لأنَّ الطلب على النفط والغاز والفحم قد انخفض بشكل حاد من خلال العمل العالمي لمواجهة تغيُّر المناخ.

ويقع هذان السؤالان في جوهر مهمة ائتلاف انشر ما تدفع، ولكن لا يمكن الإجابة عليها ببساطة من خلال الدعوة لمزيد من الشفافية. إنَّ ائتلاف انشر ما تدفع بحاجة إلى تبني مواقف مبدئية في كلا السؤالين ثمَّ تحديد أنواع الشفافية المطلوبة لدعم هذه المواقف.

"قرار الاستخراج"

كثيرًا ما تكون فوائد الاستخراج أقل مما يتوقعه الجميع، غير أنَّ التكاليف يمكن أن تكون مرتفعة. نيجيريا واحدة من أكبر الدول المُنتِجة للنفط في أفريقيا ولكنها لم تربح سوى 200 دولار أمريكي للنيجيري الواحد من النفط في عام 2014، وهو مبلغ بعيد كل البُعد عن أن يُخلِّص البلد من الفقر. ومع ذلك، تسبَّب استخراج النفط في حدوث تلوث جسيم وصراع عنيف وانتهاكات لحقوق الإنسان في دلتا النيجر. والعديد من البلدان لديها قصص مماثلة.

وينطوي الاستخراج عادة على مقايضات بين المجتمعات المتضررة، على سبيل المثال، التي قد تعاني منه وبين المواطنين الذين سوف يستفيدون من الأموال التي يولِّدها هذا الاستخراج. ولذلك فالشفافية يمكن أن تجعل هذه المقايضات أوضح لكنها لا تستطيع حلها لأنَّ المشكلة تكمن في المبادئ والأولويات، لا في المعلومات فحسب. من المرجح، على سبيل المثال، أن تقوم شركة نفط أو وزارة مالية بوضع قيمة أعلى على ترسبات نفطية تحت غابة أكثر من حماية تلك الغابة، في حين يتبنى السكان الأصليون أو علماء المناخ وجهة نظر مغايرة.

معظم الارتباطات الموجودة في "سلسلة التغيير" تفترض ضمنيًا أنَّ عملية الاستخراج ستمضي قُدمًا أو أنَّها قد مضت بالفعل. هناك رابط ما في السلسلة حول "قرار استخراج" ولكنه يدعو إلى معالجة القرار من خلال إخبار المجتمعات المحلية من خلال تقييمات الأثر. ومع ذلك، فإنَّ تقييمات الأثر هي استجابة غير مُرضية للمعضلات التي يطرحها قرار الاستخراج.
وبمجرد معرفة أنَّ ترسبات ما مجدية من الناحية التجارية، ستكون هناك ضغوط اقتصادية وسياسية تفضِّل الاستخراج ربما تكون قد ازدادت للغاية أثناء إقناع المجتمعات المحلية بأنَّه يصعب مقاومتها. وحتى لو كان التقييم شفافًا، فسيظل من الصعب مقارنة التكاليف والفوائد لأنَّ هذه الأمور ستقع في أجزاء مختلفة من المجتمع، والكثير من المعلومات الأساسية مثل القيمة طويلة المدى للموارد أو تأثير المنجم على المجتمعات المحلية على مدى سنوات عديدة، لا يمكن معرفتها بدقة سلفًا.
وفي أغلب الأحيان، يكون الموقف الافتراضي للحكومات هو البدء في عملية الاستخراج. إذا لم يكن ائتلاف انشر ما تدفع يرغب في مواكبة هذا الوضع الافتراضي، فعندئذ لا يمكنه الاعتماد على تقييمات الأثر ولكن يجب أن يقرر مبدئيًا أنواع الاستخراج التي ينبغي أن تكون مقبولة، تحت أي ظروف (انظر الخلاصة للحصول على تفاصيل أكثر حول كيفية القيام بذلك).

مستقبل الاستخراج وتغيُّر المناخ

النفط والغاز والمعادن هم الموارد المحدودة التي ستنفد يومًا ما. أمَّا في حالة الهيدروكربونات، فحتى لو لم تنفد، قد تنخفض قيمتها بشكل حاد في العقود القادمة إذا نجح العمل العالمي لمواجهة تغيُّر المناخ في الحدِّ من الطلب العالمي على الوقود الأحفوري، وهو ما تحتاج إليه إذا كان ينبغي تجنب أكثر التأثيرات كارثية لتغيُّر المناخ.

لذلك، تحتاج الحكومات - خاصة تلك الموجودة في البلدان ذات الرواسب الصغيرة أو المنخفضة نسبيًا - إلى إستراتيجية واضحة وواقعية تحدِّد كيفية إدارة الموارد الآن، وذلك للاستعداد لمستقبل تُستنفد فيه الموارد أو لم يعد من الممكن تحقيق استغلالها على نحو مربح.
إنَّ التوصل إلى إستراتيجية سليمة وتنفيذها يُعدُّ مهمة بالغة التعقيد. فعلى سبيل المثال، البلد الذي يريد التحوُّل من الاعتماد على التعدين إلى التصنيع ذي القيمة المضافة الأعلى سيحتاج إلى نظام تعليمي يمكن أن يزوِّد المواطنين بالمهارات اللازمة. وقد يعني هذا استثمار العائدات لسنوات عديدة في الإصلاح الجذري للمؤسسات والسياسات والمواقف العامة.

عادة ما تمتلك الحكومات مثل هذه الاستراتيجيات، في شكل خطط إنمائية وطنية مثلًا أو خطط تنفيذ لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. لكن إجراءتهم العملية قد لا تكون متسقة مع هذه الأهداف: فعلى سبيل المثال، عندما تتعهد حكومة ما بحماية البيئة للأجيال القادمة، فإنَّها تُرخِّص أيضًا بالتعدين الجديد على نطاق واسع، أو عندما تُستخدم الأموال العامة الشحيحة لمنح زيادات في الرواتب لموظفي الخدمة المدنية. قبل الانتخابات.

يمكن لمزيد من الشفافية أن توضح للمواطنين ما هي الموارد المتاحة للاستعداد لهذا المستقبل ولكن لا يمكنها الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموارد التي ينبغي استخراجها، وتحت أي ظروف، وكيفية استخدام العائدات. ولا يمكن القيام بحملة ضد الفساد الذي يمثِّل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة؛ لأنَّه يهدر الأموال الأساسية ويعزز النزعة قصيرة المدى في سياسة الحكومة، ولكنَّ مشكلة كيفية إعداد البلدان المعتمدة على الموارد للمستقبل سيظل معقدًا جدًا حتى لو لم يكن هناك فساد.

لذلك سيحتاج ائتلاف انشر ما تدفع إلى أفكاره الخاصة حول كيفية إدارة الحكومات للنفط والغاز والمعادن الطبيعية الآن من أجل الاستعداد للمستقبل. إنَّ الرؤية والمهمة الحالية، التي تقول إنَّ الاستخراج يجب أن يساهم في تحقيق الرخاء وحياة أفضل للجميع، هي رؤية غامضة للغاية بحيث لا يمكن التصدي للتحديات المحدَّدة التي يجب أن تواجهها الحكومات والمجتمعات في الإعداد لما سيحدث بعد الاستخراج.

الخلاصة: ما وراء سلسلة التغيير

يحتاج ائتلاف انشر ما تدفع إلى تجاوز سلسلة التغيير وسؤال نفسه سؤالين من حيث المبدأ. السؤال الأول:

- هل يجب استخراج كل النفط والغاز والمعادن في بلد ما؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي المعايير التي ينبغي استخدامها لتحديد ما إذا كان ينبغي لمشروع استخراجي أن يستمر أم لا؟

ائتلاف انشر ما تدفع هو حركة عالمية متنوعة، لذلك قد لا يكون هناك اتفاق بين جميع الأعضاء حول ما يجب أن تكون عليه هذه المعايير. ومع ذلك، يمكن أن يتبنى ائتلاف انشر ما تدفع موقفًا من مستويين.
المستوى الأول سيكون موقفًا عالميًا مشتركًا، مدعومًا من قِبل جميع أعضاء الائتلاف. ويستند هذا الموقف إلى القوانين والمعايير الدولية: فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرى ائتلاف انشر ما تدفع أنَّه لا يجب الموافقة على مشروع استخراجي ما إلَّا إذا تمَّ التحقق من أنَّ المشروع قد حصل على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للمجتمعات المتأثرة، و أنَّ المشروع لن يقوِّض الالتزامات الدولية للبلد للحدِّ من تغيُّر المناخ.

يمكن لكل ائتلاف وطني تابع لائتلاف انشر ما تدفع تبني موقف أكثر تفصيلًا من المستوى الثاني، بما يتماشى مع الظروف السائدة في بلده. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكون الوضع الوطني على النحو التالي:

- يجب عدم السماح بالاستخراج في المناطق الحسَّاسة مثل الغابات المحميَّة أو مستجمعات المياه، أو
- ينبغي عدم السماح باستخراج موارد معينة شديدة التلوث (مثل الفحم) أو الاعتماد على تقنيات عالية التلوث (التخلص من مخلفات في البحار)، أو
- ينبغي عدم السماح باستغلال الترسبات الجديدة إلَّا بعد أن تثبت الحكومة أنَّها قادرة على تعظيم القيمة طويلة الأجل للمجتمع من المشروعات القائمة.

يمكن ربط هذين المستويين معًا وإعطاءهما سِمة ائتلاف انشر ما تدفع من خلال التشديد المشترك على حق المواطنين في الاطلاع على خيارات السياسة، والمشاركة في صنع القرار، ومساءلة الحكومات عن النتائج من خلال الشفافية والنقاش العام. وإذا كانت الظروف

السياسية في بعض البلدان لا تسمح بموقف وطني أكثر تفصيلًا بشأن هذه القضايا، فعندئذ يمكن للائتلافات الوطنية في تلك البلدان أن تدعم الموقف الدولي.

السؤال الثاني الذي يجب الإجابة عليه هو:

- ما الذي يجب على الحكومات فعله للتحضير لليوم الذي يتم فيه استنفاد الهيدروكربونات أو الرواسب المعدنية، أو حينما لم يعد من الممكن استغلالها بشكل مربح؟

مرة أخرى، يجب على جميع الائتلافات الوطنية أن تقرر الإجابة على هذا السؤال، ولكن يجب ألَّا تكون الإجابة هي نفسها لكل بلد في برنامج ائتلاف انشر ما تدفع. قد ترغب بعض الائتلافات في القيام بحملات من أجل صندوق ادخار شفاف مثل صندوق تيمور ليشتي. وقد تضغط ائتلافات أخرى من أجل استثمار المزيد من عائدات الموارد في مجالات الصحة والتعليم والسلع العامة الأخرى الضرورية للتنمية طويلة الأجل. سيكون البديل ببساطة هو الدعوة إلى تقديم تقارير عامة منتظمة من الحكومة حول استنفاد ترسبات الموارد الطبيعية، حتى يكون الجمهور على علم بالكمية المتبقية.

وبمجرد الإجابة على هذين السؤالين، يمكن طرح سؤال ثالث: **ما هي المعلومات الإضافية التي يتعيَّن كشفها من قِبل الحكومات والشركات، بحيث يمكن للمواطنين المعنيين مساءلتهم فيما يتعلق بالسؤالين 1 و 2؟**

كما أشرنا أعلاه، فإنَّ مجرد تقديم المزيد من المعلومات لن يحل معضلات القرار الخاص بالاستخراج أو الإجابة عن الأسئلة حول كيفية مساهمة القطاع الاستخراجي وعائداته في مستقبل ما بعد الاستخراج. ولكن بمجرد أن يكون لدى ائتلاف انشر ما تدفع موقفًا مبدئيًا حول هذه القضايا، سيكون من الأسهل رؤية أنواع الشفافية المطلوبة. فعلى سبيل المثال، ما هي أنواع التحقق المطلوبة للتأكُّد من أنَّ المجتمع قد أعطى موافقته الحرة والمسبقة والمستنيرة لمشروع ما؟ هل ينبغي مطالبة الحكومات بإبلاغ الجمهور عن خططها طويلة الأجل للتحوُّل من الاعتماد على الموارد الطبيعية؟

سيكون من الأسهل على ائتلاف انشر ما تدفع تبرير العودة إلى الحكومات وقطاع الصناعة للمطالبة بعدد أكثر من أنواع الإفصاح، السنة تلو الأخرى، إذا كان هذا الطلب مرتبطًا برؤية إيجابية للمستقبل الذي يمكن قياس التقدم نحوه بشكل ملموس. إنَّ ائتلاف انشر ما تدفع بحاجة إلى موقف أوضح فيما يتعلق بالقطاع الاستخراجي الذي يهدف إلى المساهمة في المجتمع، في الحاضر والمستقبل. كما إنَّ اتخاذ مواقف بشأن قرار استخراج النفط، ومستقبل الاستخراج، من شأنه أن يسمح للائتلاف بذلك.